

بناء السلطة المركزية في طرابلس الغرب و تونس من بداية القرن 18 حتى النصف الأول من القرن 19

أ.سالم البشير السلوقي

كلية التربية الزاوية - جامعة الزاوية

المقدمة:

تبقى جاذبية تاريخ السلطة في العهد الحديث ببلاد المغرب العربي الكبير وأسره رغم ما أنجز حولها من بحوث معتبرة.

عاد هذا البحث لتقصّي مبحث الشرعية المركّبة لدى كل من القارمانليين في طرابلس الغرب والحسينيين في تونس، والتوقّف عند علاقاتها بولي الأمر الأعلى في إسطنبول، وعندما عرض هذا البحث حول تأسيس السلالات الحاكمة بطرابلس وتونس، وبناء الدولة محاولاً في التاريخ المقارن بين طرابلس الغرب 1711-1835 وتونس 1705-1837م، بالعودة إلى الجذور التاريخية التي شكّلت النسق السياسي التقليدي للمجتمعات، أو القفز على الأطر التي بنيت عليها، انتقلت أشكال التجمّع البشري من نظام قبيلة إلى الدولة القطرية، وإلى الإقليمية، لقد حنّ الفراغ لثمات بالنسبة لتاريخ البلاد التركية، من حيث المصادر التاريخية على الباحثين المراوحة بين الكتابات المحلية والغربية.

وفي إطار تاريخي أشمل ومقارنه الفترة القارمانلية بالفترة الحسينية، والوقوف على مواطن التشابك والاختلاف بينهما، والبحث عن حيثيات والأسباب والنتائج.

أولاً: أسباب اختيار الموضوع:

أكبر قدر من الفوارق والقواسم ومن ظهور كل مجتمع عند تأسيس السلالات الحاكمة، وتكوين الدولة من الجانب السياسي والاجتماعي لكلا البلدين.

ثانياً: إشكالية الدراسة:

أراد الباحث التعرف على الأسر التي أسست الدولتين القارمانية في طرابلس الغرب، والحسينية في وتونس، وكيف تدار من الناحية المركزية حول مسار بناء الدولة في العهد الحديث في الإيالتين.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

يمثل هذا الموضوع أهمية بالغة، كونه يتناول تأسيس السلالات الحاكمة بطرابلس الغرب وتونس، وتحديات بناء الدولة، ومعرفة التحوّلات التي شهدتها، والإيالتين طرابلس الغرب وتونس.

رابعاً: أهداف الدراسة:

الكشف بالعودة إلى الجذور التاريخية التي شكّلت النسق السياسي التقليدي، وكذلك كيف انتقلت من نظام القبيلة إلى الدولة.

خامساً: منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج المقارنة بين طرابلس الغرب وتونس، من حيث الاختلاف والتشابه بينهما، لعل ذلك يساعدنا على فهم شبكات السلطة.

سادساً: تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ست مباحث، تناول المبحث الأول: القواعد الموروثة للحكم، بينما تناول المبحث الثاني: طور التجدر السلافي، ثم تطرّق المبحث الثالث: لشبكة التحالفات على السلطة المركزية، وتناول المبحث الرابع: تحديات الحكم السلافي 1728. 1795، وتناول المبحث الخامس: صراعات الأجنحة داخل القصر وختمت الدراسة بالمبحث السادس: سياسة التنفيذ وبناء الأحلاف.

المبحث الأول: القواعد الموروثة للحكم:

مرّت السلطة التركية منذ تأسيسها حتى سنة 1591 بمرحلة تحسس وجهودها في المنطقة، وهذا ما يفسّر الأخطاء المتتالية التي ارتكبها الأتراك في تعاطيهم مع المجال الجديد، من ذلك تجاوزات الديوان والجند الإنكشاري، فاندلعت بسبب هذه

الأوضاع ثورة عساكر الإنكشارية، فقتلوا فيها أعضاء الديوان بسبب ظلمهم للجنود، عند ذلك تدخّل الباشا وأعيان البلاد، وقَرَّروا إجراء تعديلات جديدة في نظام الحكم، منها تعيين الداى رئيساً للديوان، وإبقاء الباشا شخصاً شرفياً، يلبس الخلعة السلطانية، ويمثّل مصالح الباب العالي⁽¹⁾.

في طرابلس الغرب لبث الشريط الساحلي تحت وطأة الهيمنة الخارجية من فرسان القديس يوحنا والأسبان، منذ عام 937هـ 1530م، إلى 958هـ 1551م الاحتلال العثماني لطرابلس الغرب، ولاسيما أنّ المدن الساحلية أحسنت الموجات الغازية استثماره، فأتت هجوم الأسبان وفرسان القديس يوحنا لم يبق بمدينة طرابلس سوى بضعة آلاف بين رجال ونساء وأطفال، أمّا الباقي ففروا إلى تاجوراء، وجبال غريان ومسلاتة؛ لأنّهم سمعوا بتقدم الأسبان⁽²⁾.

يكشف سلوك الأهالي أنّ المجال الساحلي لطرابلس الغرب كان فضاءً يمكن السيطرة عليه بكل يسر، الشيء الذي جعل أهل طرابلس الغرب يبعثون وسيطاً إلى اسطنبول طلباً للحماية، وفعلاً وافقت اسطنبول على إلحاق طرابلس بممتلكاته⁽³⁾.

بعد استيلاء المغامرين الأتراك على مدينة تاجوراء شرق طرابلس الغرب بدئوا يراقبون أعمال البحرية للأسبان وفرسان مالطا، وقد أمر السلطان نائبه بأن يتبع المراسيم الدارجة في طرابلس الغرب في انعكاس لرغبتهم في التغلغل في البيئة المحلية من خلال احترام العادات الطرابلسية، واستعمال العملة المحلية⁽⁴⁾.

اغتمم الأتراك الفراغ السياسي الذي كان سائداً المناطق الساحلية لطرابلس الغرب ليتمكنوا من تأسيس نظام حكم دون عناء، لكن الصراعات الناشئة بين الدايات حالت دون بناء كيان سياسي يحتكم إلى آليات الرقابة الرادعة، فأغتمم أهل تاجوراء والرقيعات الصراع بين الجند الإنكشارية، وبين الدايات لإعلان انفصاليهم عن الحكم التركي، أمّا السلطان الناصر فقد أعلن بدوره استقلاله في فزان، ثم تتالت عمليات الاستقلال في كل من تاورغاء والجبل الأخضر و أوجلة ووادي الأجل أثر عدم استقرار الأقاليم في مدى تنفيذ المركز، وجعله رهن التجاذبات بين القوى الفاعلة في

القصر، فأقليم فزان بقى منذ القرن السادس عشر في شبه استقلالية حتى قدوم القارمنليون وقتلوا آخر سلاطين أولاد محمد واستعادوا حكم الإقليم⁽⁵⁾. إلى جانب ذلك جابه الأتراك تحديّ حماية طرابلس الغرب من الأطماع الخارجية، وبخاصة من فرسان مالطا الذين بقوا يناوشون القتال؛ بغية استرداد ملكهم في تونس أفق الوجود التركي صراعاً سياسياً من قبل مراكز قوى داخلية وخارجية⁽⁶⁾. مما سهم في تشريح القضاء السياسي إلى مجموعات متداخلة، وبذلك كان تأسيس الأتراك في طرابلس الغرب يسير مقارنة بالصعوبات التي واجهها أتراك تونس، لكنّه بقى حبيس المناطق الساحلية، الأمر الذي سيلقي بتداعياته على بناء الكيان السياسي في كلا البلدين، ورث أتراك تونس مجال دولة، متداع يحتاج إلى إعادة الترميم، وهذا ما قد يفسر حالة الارتباك في بدايات التأسيس العثماني في تونس، ولاسيما في شأن تعاطيهم مع المجال⁽⁷⁾.

المبحث الثاني: طور تجدر الحكم السلالي:

في طرابلس برزت بعض الفترات التركية الزاهية، ممّا ساعد القارمانليين على استغلال الرصيد السلطوي السابق لفترتهم، ففي عهد محمد الساقرلي 1632 أنشأ وظيفة جاببي أتاوات فزان، ويسمى شاغلها باي النوبة، ثم أنشأ وظائف الدولة، ونظم خدمات الجمارك والضرائب⁽⁸⁾.

وفي سنة 1632 تسمى محمد الساقرلي بباي البايات، ممّا يعني أنّ السلطة في طرابلس خرجت من ديكتاتورية الجماعة إلى تسلط الفرد، ممّا فسح المجال للحكم الفرد المطلق، من ذلك أنّ خليل باشا 1702.1709 قد مارس السلطة دون رقيب، فأنشأ دار لسك النقود وأولى اهتمامه ببناء السفن والعمارة، لكن بعد ذلك دخلت البلاد في طور من الاضطراب، دام سنتين أي بين 1709.1711 تاريخ تولي أحمد القارمانلي الحكم، استغل القارمنليون الانقسامات التي شقت المجتمع الطرابلسي للنفاذ عبرها، فطرابلس كانت تحت سيطرة زغب وذباب، فسارع القارمنليون للتحالف مع عرب الغرب المحاميد والجوازي⁽⁹⁾.

في تونس عبر فوز البايات في صراعهم مع الدايات عن التقارب بين السلطة وبين المجتمع المحلي، باعتبار أنّ البايات هم نتاج اتصال السلطة المركزية بالسكان؛ لأنّهم كانوا يقودون المحلّة في دواخل البلاد، ثم تمكّن الدايات من استعادة السلطة في عهد إبراهيم الشريف الذي سلك سياسة عنيفة نفّرت من حوله السكان خاصة أنّه بدأ ميّلاً لنصرة العنصر التركي، ولكن إبان حربه ضد الجزائر فرّ عنه العريان، وتخلّى عنه الجند الترك، فعبر هذا الحدث عن استحالة عودة حكم الدايات⁽¹⁰⁾.

لبث أترك طرابلس الغرب مع البروقراطية النظامية حبيسي المكان⁽¹¹⁾.

ذلك أنّ الوجود الفعلي للسلطة بقي يحمل رمزية السيطرة على القصر دون العمل على مد نفوذها على البلاد والأهالي، فقد بقيت أغلب مجالات طرابلس خارجة عن مراقبة، تأثيرات القوى التي سيطرت على طرابلس الغرب مثل الأسبان والأتراك، كما بقيت دواخل البلاد بمنأى عن الهيمنة السياسية والحضارية، لكن رغم ذلك سعى القارمانليون إلى الاستتبات بدواخل البلاد فملكوا واحة تمر بالمنشية وتازريو من (الأعراب)، وبذلك تمكّنوا من ربط التفوق العرقي لموالي الأتراك بالانغراس في البيئة المجتمعية المحلية، ممّا أكسبهم قدرة توسّع إدارة المجال، فقد تمكّن بعض الباشاوات من إخضاع المجموعات النابذة وإجبارها على طاعة السلطة، من ذلك يمكن ذكر الحملات التي قام بها يوسف باشا ضد قبائل ورقلة وفزان وقبائل أولاد سليمان والقذاذفة⁽¹²⁾.

في تونس تقدم السرديات السلطانية حسين بن علي بمثابة الشخص المنقذ من مرحلة الصراع المحموم على السلطة، وقد تضاربت الروايات، وتعدّدت بشأن أصل والد حسين باي مؤسس البيت الحسيني على تركي، تقول أغلب الروايات أنّ علي تركي جاء من كنديا، وهي ميناء بجزيرة كريت اليونانية، وصل إلى تونس متطوعاً للخدمة في الجيش في أوائل العهد المرادي حوالي سنة 1650، واستقر بديوان الجند بالحاضرة⁽¹³⁾.

وعكس نسب على التركي إلى الأصل التركي الصريح، هناك من يرجع نسبة إلى المرتزقة الذين انخرطوا في خدمة الأتراك، اضطلع حسين بن علي ببعض الوظائف الإدارية والعسكرية التي سمحت بالتمرس بالمشهد السياسي، ومعرفة طرق تصريف الحكم، وخبر كذلك المكائد التي تدبر داخل القصر وبالتالي اكتسب القدرة على تلافيتها، فحكته التجارب التي أهّلته لتولي الحكم في فترة لاحقة بالرغم من المكانة الاجتماعية (الدونية) لحسين بن علي باعتباره كورغلياً والتي كادت تعيق أعلاء قيمته السياسية⁽¹⁴⁾.

لم تختلف أصول السلالة الحسينية عن تاريخ الأسرة القارمنلية⁽¹⁵⁾. فقد أورد ابن غلبون عرضاً مقتضباً عن أصول هذه الأسرة، فقد أورد أنّ الملك الممدوح هو أمير المؤمنين أحمد بن يوسف بن محمود بن مصطفى القرملي، نسبة إلى القبيل المشهور بأرض الأناضول بيته بيت عز ومجد مؤتل، جده مصطفى كبير طائفة من الجند موقراً مهاباً، وأبوه يوسف نشأ عاملاً، ولم يزل كذلك موقراً بدر الملك نشهوراً بها إلى أن توفاه الله تعالى⁽¹⁶⁾.

فلم يغير العثمانيون كثيراً في المؤسسات ذات الصلة بالمجتمع المحلي، مثل المحلة والقيادة والشيوخ والمخزنة في طرابلس بدأ سلوك الأتراك مشابه لما هو موجود في تونس، وبخاصة في شأن محافظة الترك على النمط السياسي القائم، وذلك بعد استهدافهم للمؤسسات المحلية وتوجّه القادة الجدد إلى بناء "سلطة الغنيمية" بالتركيز على اقتطاع الجباية دون مراعاة القدرة الدفوعية للسكان، من جانبها استثمرت القبيلة في طرابلس الطبوغرافيا العصبية ذات الامتداد الصحراوي، فوجد الأتراك الكثير من الصعوبات في تطويع حتى القبائل المتاخمة لطرابلس، فقبائل تاجوراء التي احتضنت الأتراك قبل فتح طرابلس الغرب سريعاً ما أعلنت الثورة والعصيان سنة 1567م، ممّا استوجب تسخير الكثير من القوات لإعادتها للسيطرة التركية، سعى مصطفى باشا 1584. 1588م إلى الاهتمام بعمران البلاد، وتحسين معيشة الأهالي غير أنّ الاعتماد الشديد من قبل أترك طرابلس على عائدات القرصنة، صرفة المركز عن

بناء الدولة المجالية بعد أن يؤموا وجوههم شطر البحر، وتركوا الدواخل لسيطرة زعماء القبائل⁽¹⁷⁾.

كانت دولة إبراهيم الشريف توأماً لذهنية الترك الاستعلانية بالمركز الحاد للسلطة، إذ أطلق يده في ظلم الرعية وسلب أموالهم بما أمكنه، فكان ينزل على الحي من أحياء العرب فيستوفي جبايته ثم يستاق الخيل والإبل، ويأخذ ما على النساء من الحلي، ويقتل الأطفال، ويعد هذا الأمر نتاجاً للإرث السلبي جابيه القارمانليون والحسينيون⁽¹⁸⁾.

علاوة على ما استثمره القارمانليون والحسينيون من موروث سياسي ساعدهم على تثبيت دعائم ملكهم فقد جابهتهم عديد العوائق، من ذلك الصعوبات البنيوية التي منعت التطور الطبيعي للمنظومة الحاكمة في المنطقة الغربية، فالمخزنة المغربية باعتبارها جهاز تنظيمي، لا يقتصر فقط على الجيش والبيروقراطية، بل يتألف أيضاً كل من يتلقى راتب من بيت المال مقابل وظيفة في حفظ الأمن والنظام⁽¹⁹⁾.

فهذا النمط السياسي الذي طبع منطقة المغرب الإسلامي نجد أنه حرم من التطور في تكوينه السياسي، والذي كان يمكن أن يأخذ أشكالاً سلطوية متطورة، لولا الاستبداد الخارجي يرتد على الوضع الداخلي، وكذلك تبعية تونس للجزائر منذ 1689م، واستمرت حتى 1811م مما أحرّ الحسينيون من مشروع بناء الدولة، لم يشهد القارمانليون ولا الحسينيون عن هذا النمط السياسي الذي سبقهم، إذ مثلت فترة حكمهم توأماً لما سبقهم من السلالات الحاكمة، لكن الجدة في الحضور التركي أنه ساهم في تحويل النظام السياسي في طرابلس الغرب، وتونس من حكم قطري سلافي إلى نظام تابع للمنظومة العثمانية⁽²⁰⁾.

المبحث الثالث: شبكة تحالفات السلطة المركزية:

ربط البلاط القارمانلي والحسيني كياناتهما السياسية بتشكيلات سكانية من خلال تكوين مجموعة من الكراغلة حليفة حول القصر، ذلك أن المجموعات الوافدة تبحث لها عن سند فاعل يكفل لها الاندماج في المجال الجديد، ويسمح لها بتجسيم تطلعاتها

كالتزقي الاجتماعي والحصول على العطاءات، وبعد التحالف مع الفئة التركية ذو أهمية بالغة بالنسبة للسلطة الحسينية التي تستمد جانباً من شرعيتها كونها كورغلية، فهي ذات اتصال وثيق بالأترك فالبايليك حافظ على عليائه في مقابل النظرة النمطية للبوادي باعتبار مجالهم مجال "هرج ومرج"، لذلك يعدّ التعدي على الأتراك، أي كانت مسبباته، فعلاً موجباً للعقاب الشديد من قبل البايليك ولذلك تعدّدت الخطايا المسلطة على السكان جراء "تسفلهم" في الأتراك⁽²¹⁾.

بذلك أجبر الأهالي على طاعة العنصر التركي ومن والاه، لأنه من جهة ممثلاً للسلطة المركزية، ومن جهة أخرى علامة على التفوق الاجتماعي، وهو الأمر الذي يعلي من شوكة العصبية البديلة التي أحدثتها السلطة، انسحب هذا الأمر على سلوك القارمانليين والحسينيين في تكوين شوكة عصبية تركية، تحكم بقية العصبيات، لاحظ في هذا الشأن النياشين والترقيات التي كانت تقتصر على العناصر الوافدة، و التي تكشف عن توجه صريح للسلطة للانتصار بالفئة الحضرية على حساب العناصر الأهلية، والتي تواصلت حتى أربعينات القرن 19⁽²²⁾.

في طرابلس الغرب كان التحالف مع الفئات الوافدة مركزاً في المجالات الخاضعة تقليدياً للمركز، وكان وثيق الارتباط مع توزع القولوجية في المناطق المحضوضة، مثل الزاوية الغربية ومصراتة، وجنزور، وزليطن، والعمروص في طرابلس⁽²³⁾.

استعان الأتراك بالجند المحليين لطرد الأسبان، وبعد ذلك تم اكتساح مناطق التتابع، وأنتج هذا الالتقاء بين الحكم المركزي وبين عموم السكان في خلق جسم اجتماعي ربط مصالحه باستراتيجية المركز وسياساته، وبواسطة القبيلة اخترق السياسي منظومة إدراكات البدوي، فقد كانت المحلة الجبائية في دلالة لتقبّل الوعي الجمعي بوجود إمارات الحكم في عمق الكيان القبلي، وقد مثلت الجباية الإطار الأمثل الذي عبّر عن مدى الدعم الذي تلقاه السلطة المركزية في ممارسة سطوتها على النجوع والقرى، وبناءً على ذلك استفادت السلطة المركزية من خدمة الأوطان

نتيجة وجود مجموعات موالية لهم في أغلب مجالات البلاد، مثل جعل العلفة على وطن إفريقية⁽²⁴⁾.

شهد الحكم الحسيني مرحلة تحوّل في الاستراتيجيات السياسية من التضامن العرقي والعسكري إلى مرحلة الاندماج مع أغلب الفئات السكانية، تم انتهاج نهج تفكيك الارتباطات القديمة للحكم التركي، وتركيب ترتيبات سلطوية جديدة، فالحسينيين قد تخلصوا من الارتهان لطائفة اجتماعية بعينها، لذلك عملوا على تنويع تحالفاتهم فعولوا على الزعامات العسكرية، وحتى على القوى الخارجية عند غياب الدعم الكافي محلياً، أمّا في طرابلس فأرسل يوسف باشا القرماني صاحب ولاية طرابلس الحاج محمد شلبي بيت المال لتهنئة حضرة جناب تجديد المحبة وتأكيد المودة، مثلت الدولة الحسينية في تونس مرحلة انتقال وتحول في مستوى الدولة وتفاعلها مع المجتمع المحلي، محدثة قطيعة تدريجية مع المرحلة السابقة، والتي كانت فيها الدولة تعكس بالخصوص هيمنة فئات عثمانية منغلقة عن المجتمع المحلي على قاعدة التضامن العرقي والعسكري⁽²⁵⁾.

اصطنع البلاطان القارمانلي والحسيني جماعات حليفة استجلبها من خارج البلاد؛ لإيجاد قاعدة بشرية حليفة، تستعويض بها الفئات الاجتماعية المحلية التي لم تستقم طاعتها كلياً للجهاز السياسي، وقد تسارعت وتيرة الاعتماد على المماليك مع تراجع أعداد المهاجرين الأتراك في السلطة المركزية على الأقليات الأوقامية⁽²⁶⁾.

نجح حكام طرابلس وتونس في إقامة صلات مع العناصر المحلية والانتقال من سلطة متوحّدة إلى سلطة منفتحة على المجتمع، ويكون الحكم قائماً على لفيف تركي، ففي دولة علي باشا القرماني في قواته العسكرية 500 أرناؤرطي (الباني مسلم)⁽²⁷⁾.

أصبح بعض الفاعلين المحليين يسعون إلى الإنعاش المستمر للحكم حتى يُحافظ الزعيم القبلي على مكانته، ولكن لا ننسى الحركات والانتفاضات والثورات من الطرف الآخر من الأهالي مثل ثورة الشيخ يحيى السويدي 1587م . 1588م وثورة عبد الجليل سيف النصر 1831م . 1842م وثورة غومة المحمودي 1835م .

1858م في سنة 1831م بدأت الثورة في ورفلة فخطّطوا لقتل عاملهم ابن رحال إلا أنه لاذ بالفرار، وعلى الرغم من ذلك عاد عبد الجليل في منتصف تلك السنة؛ لينضم إلى الثورة ويدعمها حيث نودي به في محضر من شيوخ ورفلة وقذافة سرت، ومقارحة الشاطي رئيساً لجميع مناطق ورفلة وسرت والشاطي (1).

وهو ما جعل نجيب باشا يعمل سنة 1835 على تأكيد أغلب التحالفات السابقة للأسرة القارمنلية، وفي تونس مرّت تحالفات البايليك عبر المؤسسات المحلية، فقد لعب الشيوخ ودور النقاء من خلال الأشرف على وصل القاعدة القبلية مع أعلى الهرم السياسي، وقد انعكس هذا التحالف في تأثر الزعامات المحلية بعلامات السلطة، فاتخذ شيخ القبيلة بدوره علامات مثل الطبل والخيمة في تصغير لبنية الحكم المركزي وأجهزته، دل تحالف الحكام مع بعض العناصر القبلية المحلية على حجم تبادل الخدمات والمنفعة بين الجانبين، فقد أجاز للحكم الحسيني عطاء للمجموعات الطيبة مثل ترقّي البدو اجتماعياً⁽²⁸⁾.

المبحث الرابع: تحديات الحكم السلافي 1728-1795:

عوّل أحمد باشا قارمنلي على شرعية الأداء، لذلك بدأ في الاهتمام بالعمارة والإنشاءات الاستعراضية، فكانت مدرسته أهم الإنشاءات في مدينة طرابلس، وقد استغرق تشييدها ما يربو على خمسة سنوات 1731-1736، ورغم أنّ بعض بايات تونس وباشاوات طرابلس قد تمكّنوا من إقناع الفئات المحيطة بالقصر بفضل سياساتهم العمرانية، وكذا اهتمامهم بالشأن المعيشي للسكان إلا أنّ ذلك لم يمنع بعض الاختلافات الهيكلية التي كانت تمنع الاندماج الكلي بين الحاكم والمحكوم، ومنها المسألة الإثنية، التي بقيت أحد أبرز التحديات التي واجهها الأمير⁽²⁹⁾.

رغم جملة الإجراءات الرسمية التي أكّدها عليها باشاوات طرابلس الغرب الهادفة إلى جذب المجتمع إلى رحاب القصر، فأثّرها لم تتوغل في عمق النسيج الاجتماعي، لأنّ قطاعاً واسعاً من السكان كان متوثباً لنصرة كل مغامر مطالب بالعيش، فعندما فشلت ثورة بني علوان على أحمد القارمانلي، فرّ زعيمهم إلى المحاميد الذين آووه،

وعجز الباشا، ممّا يعكس قوة القبائل في طرابلس، أمّا أهل درنة فتمردوا على صاحب الخيل، الحاج شعبان وعلى أحمد القارمنلي في برقة وبايعوا إبراهيم الترياقى والياً، ولحقت بهم القبائل الواقعة بين درنة وتاورغاء⁽³⁰⁾.

من الضروري الإشارة إلى أهمية صفات الحكّام، وقدرتهم على تجميع الأنصار من حوله، والتي لعبت دوراً مهماً إزاء مسألة الشرعية، إذ يجب أن يحوز الحكّام صف القيادة التي تكفل له طاعة المحكوم بالمروحة، بالاتكال من الإقناع بالأداء إلى الإقناع بالإكراه، ومن الركون إلى تقنية العدل و الرفاه إلى تقنية مبادلة الطاعة بالحياة، فلا تجد الرعية سبيلاً غير التسليم بأحكام الماسك للسلطة، ولا ريب أنّ وهج الزعامة تطلق عند صاحبها حب التملك ونوازع السيطرة فتطحن الكفاءة تحت آلة السياسة⁽³¹⁾.

زد على ذلك أنّ عامل القدرة والكفاءة تعرّض إلى التغييب بعد إرساء الحكم الوراثي، وقد حفلت الشرعية كثيراً بمسألة الذهنية الاجتماعية السائدة بطغيان العرف والعادة، والذي يعد الأسرى امتداد لإفرازات الحكم القبلي القائم على الوراثة، وهو ما نجده لدى القارمنليين، ولعل من المناسب الإشارة إلى أنّ هذا الأمر، لم يكن قاعدة سياسية لدى الحسينيين، فوالدة حمودة باشا لها مكانة خاصة بالبلاط استغلّتها لإعطاء الأولوية إلى ابنها حمودة على حساب شقيقه سليمان⁽³²⁾.

فالقوين كان قاعدة سياسية منذ العهد الإسلامي، ومازال كذلك لدى النمط السياسي الموجود في بلدان المغرب مثل نظام ولاية العهد⁽³³⁾.

هذا النظام الذي ساهم من جهة في شيخوخة الحكّام، باعتبار التعويل على الأسن داخل السلالة، وكذلك تغييب الحرص لدى ولي العهد في تعلّم فن القيادة والحكم، فنتفاوت احترام خصوصيات التولّي التسلسل الوراثي كما تبينه الجداول التالية:

جدول 1: الأسرة القارمنلية ومدى احترام شروط الوراثة:

المكانة العائلية	فترة الحكم	الحاكم
المؤسس	1745-1711	أحمد قارمانلي
ابنه	1754-1745	محمد قارمانلي
ابنه	1794-1754	علي قارمانلي
ابنه	1795-1794	أحمد قارمانلي
ابنه	1832-1795	يوسف قارمانلي
ابنه	1835-1832	علي قارمانلي

الجدول 2: الأسرة الحسينية، ومدى احترام شروط الوراثة:

المكانة العائلية	فترة الحكم	الحاكم
المؤسس	1735-1705	حسين بن علي
ابن أخيه	1756-1735	علي باشا
ابن عمه	1759-1756	محمد الرشيد
أخيه	1781-1759	علي باي
ابنه	1814-1781	حمودة باشا
أخيه	1814	عثمان باي
أخيه	1824-1814	محمود باي
ابنه	1835-1824	حسين باي
أخيه	1837-1835	مصطفى باي

المبحث الخامس: صراعات الأجنحة داخل القصر وتداعياتها على تماسك الحكم:

في طرابلس الغرب أدت التكوينة السياسية للسلطة القارمانلية إلى انبثاق جبهات مناوية للحكم من داخل دائرة السلطة وخارجها، وإذا عبّر بعضها عن رفضه لسياسة الحكم المركزي فشرخاً آخر من البلاط القارمانلي قد نقض الطاعة، و نادى بشرعية بديلة، كانت البيئة الهيكلية للسلطة القارمانلية، تغذي صراعات الأجنحة، فقد أسند أحمد باشا قارمانلي قيادة الجيش إلى ابنه البكر يوسف و لابنه محمود حكم برقة و أكمل قيادة الفرسان الطرابلسية، فأدى تركيز السلطات داخل الأسرة إلى تطلع الترك إلى اقتطاع جانب من المادي والمعنوي من سلطة القارمانليين، وقد أدّى طبيعة النظام في عموم مجالات طرابلس الغرب إلى بقاء القصر القارمنلي، حبيس نزاعات

أهله والمحيطين به، ولم يضطلع الشعب سوى بذور البيعة الافتراضية والتحرك في إطار روابط الاتصال مع المركز أي الهبة المالية السنوية، ما كاد أحمد باشا قارمانلي يستولى على أمر طرابلس حتى عاجله رفض الداى خليل باشا، ومبعوث السلطان جانم خوجة⁽³⁴⁾.

في إشارة إلى تكرار ما حدث لحسين بن علي من رفض الأتراك لانفراد غيرهم من الكورغلية بالسلطة، كالقارمانليين، ولا ممدوحة أن إقدام أحمد باشا على التخلّص من خصومة في حادثة القلعة قد كلفته الكثير من مظاهر المعارضة، رغم الجهود الذي بذله أحمد القارمانلي فقد واجه سلفه من الأسرة القارمانلية إرثاً من محاولات الانقلاب على السلطة، ممّا جعل أحمد باشا القارمانلي يجد أمراً في تثبيت سلطته، والقطع مع عادة الخروج على الحكم، فبعد فترة⁽³⁵⁾.

الأسرة القارمانلية شأنها في ذلك شأن الحسينية، لم تكن وحدة صماء، إذ عرفت التصدع والانشطار، فقد عرف نهاية حكم علي قارمانلي طوراً طويلاً من التناحر بين أبناءه بعد أن سحب الشعب عنه شرعية الحكم، فسعى إلى لجم الغضب المتصاعد بتولية ابنه حسن بك كباشا للبلاد وأعطى حكم الزاوية لابنه أحمد بك، لكن طموح الابن الأصغر يوسف بك دفعه لقتل أخيه حسن سنة 1790، وأعلن الثورة خارج مدينة طرابلس الغرب، وقد أحدث ذلك شرخاً في وحدة السكان المتداعية أصلاً، فانقسموا حول دعم أحد أطراف الصراع، حتى أنّ بعض السكان بادر بنقل السلطة إلى أخ علي قارمانلي، وبعد ذلك محمد بك قارمانلي وبمؤازرة سكان المنشية والساحل ببيع في نفس الوقت سنة 1831، ف وقعت فوضى بالساحل والمنشية، فأزرو الباي محمد وعينوا الباشا والباي و الكيخيا والمخازني وقاضي للمالكية وآخر للحنفية⁽³⁶⁾.

كان نظام الحكم القارمانلي تعوزه الاستراتيجية السياسية الكفيلة لدمج كل المكونات السكانية في دائرة الدولة وإجبارهم طوعاً على التنازل عن جانب من الوعي القبلي لفائدة المركز الذي سعى لتعويض مظاهر التفرد والتفوق بحياسة أدوات القوة، ذلك أنّ الحكم القارمانلي كان القيم الشرعي على أمن البلاد والصانع لما يحدث فيه

من تغيير، ولذلك غابت عنهم المناورة السياسية الكفيلة بتجاوز الاحتجاج؛ لأنهم حافظوا على الطابع العميق للدولة العثمانية القائمة على العسكرة المفروضة للسلطة⁽³⁷⁾.

جدول بمراكز النفوذ لدى العائلة القارمانلية :

السند	المكانة في العائلة	مركز النفوذ
اليهودية ابيستر	الباشا	علي قارمنلي
السكان	زوجة الباشا	للا حلومة
ولي عهد	الابن البكر	حسن بك
العلماء	الابن الأوسط	سيدي أحمد
الجند	الابن الأصغر	سيدي يوسف
زوجها الخازندار رئيس الجمارك	البنات الكبرى	ذوقية
زوجها بك بنغازي	البنات الوسطى	للا فاطمة
زوجها رئيس البحرية	البنات الصغرى	للا عائشة

جدول خاص بالحكام الحسينيين :

الأم	فترة الحكم	سنة الوفاة	سنة الحكم	الولادة	الباي
من عرش شارل	25 سنة	1740	1705	1675	حسن بن علي
من عرش الشنانفة	21 سنة	1756	1735	1690	علي باشا
جارية من جنوة	3 سنوات	1759	1756	1711	محمد باي
جارية من جنوة	23 سنة	1782	1759	1712	علي باي
جارية من القرج	32 سنة	1814	1782	1759	حمودة باشا
جارية	3 أشهر	1814	1814	1763	عثمان باي
جارية	10 سنوات	1824	1814	1757	محمود باي
بنت حمودة باشا	11 سنة	1835	1814	1784	حسين باي
بنت علي باي	2 سنتان	1837	1835	1787	مصطفى باي

المبحث السادس: حركات الرفض وسياسة تنفيذ الأحلاف:

أدت الطبيعة السكانية القبلية في طرابلس الغرب إلى تزايد الحركات والانتفاضات والثورات ممّا يعني أنّ ظاهرة الاحتجاج كانت رديفاً لوجود السلطة، حيثما وجدت المقاومة⁽³⁸⁾.

قوضت الصعوبات الحافة بتولّي العائلة القارمانلية الإيدولوجيا الثابتة لطاعة الحاكم، ففي صيف 1713 انتفض سكان تاجوراء و ترهونة وأولاد حامد، وتمكن أحمد باشا من التغلّب عليهم بعناء، وسنة 1715 تعرّض البلاط القارمانلي لتهديد من الكراغلة بقيادة إبراهيم الترياقى مغتتماً غياب الاعتراف الشرعي من لدن السلطان الذي سبق، وأنّ بعث بجانم خوجة في أسطول لنجدة طرابلس من الوقوع في قبضة حكم سلالي منفلت من الأشراف المباشر من الأستانة⁽³⁹⁾.

تواصلت الاحتجاجات طوال فترة العثمانيين، سواء في العهد العثماني الأول 1551. 1711م أو في العهد القارمانلي 1711. 1835م وأخيراً في العهد العثماني الثاني 1835. 1911م والحركات والانتفاضات والثورات كثيرة، وبخاصة في العهد القارمانلي، ومن أهمها ثورة عبد الجليل سيف النصر في فزان 1831. 1842م ، وغومة المحمودي في الجبل الغربي، وسهل الجفارة ومصراتة 1835. 1858م ونحن موضوع القرماني التي خرجت فيه الكثير من القبائل والمناطق والقرى ضد الأتراك العثمانيين، للعديد من الأسباب سياسية واقتصادية اجتماعية ودينية⁽⁴⁰⁾.

عوّلت السلطة المركزية في طرابلس الغرب على إثارة الصراعات القبلية؛ لأجل إضعاف المجموعات الراضية، فيصبح من السهل تطويعها من جهة، وتمنع بالتالي تشكّل حلف قبلي ضد سلطة الباشا من جهة أخرى، في هذا الإطار زادت الصراعات القبلية في فترة حكم علي القارمانلي، تم نشر الفتن بين القبائل الليبية، فشهدت صدامات متوترة بين قبيلة أولاد سليمان والنوايل وورشفانة، وفي برقة لم تتوقّف النزاعات بين قبائل الجبارنة والفوايد من جهة، وبين قبائل العلّيا والجوازي من جهة أخرى، وبناءً على تلك المعطيات نجحت سياسة إثارة النزاعات القبلية، لكن الصراعات

ما تكاد تضعف في مجال ما، حتى يعاود الظهور في مجال آخر، وتكشف الاحتجاجات في طرابلس الغرب عن حجم المعارضة التي جابهها القارمانليون⁽⁴¹⁾. في تونس الفترة المدروسة بقيت أعمال الاحتجاجات محدودة في امتداداتها المجتمعية و المجالية إذ غالباً ما تتأثر الاحتجاجات بالخصائص التضاريسية لبعض المناطق، لئن البايليك احترامه للعرف القبلي فأثّر لم يتوان عن إظهار قوة السلطة، سواء في مسألة الجباية، أو بسط الأمن، ومن الأوامر التي تواترت عند تسمية عمال على العروش أن يتعاطى أمورهم وقوانينهم العرفية مع عدم الجسارّة على العامل⁽⁴²⁾. ولم تتميّز السلطة في استهدافها للمجموعات المتمرّدة بين القبائل الموالية أو الباشية، فقد توجه محمد بن عبد الصمد الساسي نحو عروش جلاص النازلين غرب القيروان بعد استهدافهم لعرش الصيعان بالإغارة، وأجلّوهم عن البلاد، ممّا حرم الدولة من أموال كانت تجبيها منهم، فطالبت المجموعات المعتدية من جلاص بتعويض البايليك عن هذه الأموال الضائعة⁽⁴³⁾.

إنّ سياسة السلطة المحلية كانت تساهم في تنامي وتيرة الاحتجاج، فقد تعرّض شيخ العطيات مراد الغياثي للقتل من أخوته⁽⁴⁴⁾. في نفس الوقت كان بعض المشايخ لا يتوانون عن التستّر على أخوانهم في مسألة الضرائب، أو ما يسمّى بالمعقولية الزبونية⁽⁴⁵⁾.

سلك البلاط القارمانلي عدّة استراتيجيات لخلق مراكز ولاء عن طريق مد شبكات تقوم على القوة الردعية حيناً، والقوة الناعمة حيناً آخر؛ لخلق الإنسان المطواع ألياً، ولمس هذا السلوك السياسي جانباً من النجاح، إذ خرّت بعض المجموعات العاتية طائعة للسلطة، نجح البلاط القارمانلي في تقليب مصالحه بين مختلف العناصر الأثنية والعرقية للمجتمع، فقد كانت مدينة طرابلس مثلاً تعج بالعائلات اليهودية، وقد نجح القارمانليون في استقطابها وإلحاقها بركب السلطة، كما خلقوا حزماً بشرياً حول الحكّام من ربطهم برباط المصاهرة، وتولّوا أعلى المناصب⁽⁴⁶⁾.

راهننت الأسرة القارمانلية كذلك على تنوع التركيبة في طرابلس الغرب من أجل التعويل على تواصل مرافق الدولة، مثل المبادلات التجارية التي تسمح لبعض السكان بإيجاد بعض الموارد اللازمة للسلطة، لذلك ترك القارمانليون أمر مراقبة القوافل التجارية إلى القبائل، في سبيل المحافظة على الدفة الاقتصادية دون أن يتدخل الباشليك في إدارة هذه المناطق، ففزان يرد إليها أهل كاور، ومن حوله أهل النوبة قليلاً⁽⁴⁷⁾.

مما يكشف أن متعاوني السلطة في المناطق البعيدة حافظوا على شكل من الديمومة التجارية التي تستثمرها السلطة في آخر الأمر، فعائلة سيف النصر سيطرت على المنطقة الرابطة بين سرت وفزان، أما النوايل فتولوا المجال الفاصل بين طرابلس وغدامس، فسمح هذا الشكل السياسي بالتعاون بين المركز والأطراف بحضور المخزن في البلاد، وقد عبّر هذا النوع من التحالف عن الصعوبات التي جابهت أدوات السلطة في اختراق البنية القبلية، ولكن هذا التخادم سمح بتعايش مختلف الكيانات داخل أطر دلولية مضبوطة فكان هرع البعض من زعماء القبائل لإنقاذ القارمانليين من التمدد التركي سنة 1835م عبد الجليل ابن سيف النصر أكثر الزعماء على هذا الدعم، الذي كان قانعاً بشكل تحالف مع الأسرة القارمانلية⁽⁴⁸⁾.

هذا التحالف الذي مكّنه من الإشراف على إدارة قطاع واسع من صحراء طرابلس الغرب، أمّا في الجبل الغربي فقد كان تحت نظر قبيلتين كبيرتين، أولاد المرموري، وأولاد سلطان، وكانت تتمتعان في عهد يوسف القارمانلي بالإعفاء من الضرائب، ويتمتعان كذلك بالسيادة على الجبل والاستفادة من موارد لصالحهم لقاء مد البلاط القارمانلي بالهبات والمدد العسكري، ثم ما لبث الجبل أن رفع لواء العصيان بقيادة غومة المحمودي في وجه الأتراك بعد أن فرضوا على السكان الضرائب، فخسر الحكم التركي حليفاً في الجبل الغربي⁽⁴⁹⁾.

لئن بقيت سياسة التحالف والإخضاع لدى العائلة القارمانلية تجاه السكان تراوح مكانها، فإنها حافظت على شيء من التوازن في العلاقة بين السلطة والمجتمع

المحلي، هذا التوازن سريعاً ما تبدد عند مجيء الأتراك، فقد أعلن السكان رفضهم لسلطة الأتراك، ولئن لم يعلن سكان الساحل الثورة بشكل صريح فأنهم امتنعوا عن التعامل مع سوق طرابلس الغرب وأسسوا سوقاً بتاجوراء التي فرض عليها الباشا ضريبة بخمسة آلاف كولونات، ورفض السكان دفعها واتفق عبد الجليل وغومة على رفض الخضوع للسلطة الجديدة، وانضم لهم عثمان زعيم مصراته⁽⁵⁰⁾.

بعد سقوط القارمانليين وتولّى الأتراك أمر البلاد، لم يبادر سوى غومة المحمودي بالالتقاء بمصطفى نجيب الوالي الجديد، انتهى به الأمر إلى سجن ثم أطلق سراحه، وأمام هذا التعرُّب في التمرد، وتبعث سياسة الإخضاع من قبل الوالي الجديد، فكّر محمد رائف في إعادة القارمانليين إلى السلطة، وقام بتعيين محمد بيت المال الوزير السابق ليوسف القارمانلي لحكم بنغازي، في إشارة إلى فشل سياسة الضغط واستقطاب الزعامات القبلية من قبل الأتراك، وبالإضافة إلى ذلك أنّ مصراته لم تدخل السيادة العثمانية إلا سنة 1836 وبعد ذلك تم التتكيل الشديد وشنق زعماء المدينة⁽⁵¹⁾.

بدأ مثال التنفيذ العثماني الثاني في طرابلس الغرب مغايراً من القارمانلي إلى العثماني الثاني لما عرفته السلطة في تونس، فقد استفادت السلطة الحسينية من إرث الخضوع طوال الفترة السابقة لعهدهم، والتي تجسّدت عن طرق المخزنة التي صاغت السلطة معظم مقوماتها⁽⁵²⁾.

ولنا أنّ نستحضر أنّ أبا عبد الله محمد الحفصي ضرب أعناق رؤوس رياح، وبعثت إلى تونس برؤوسهم على الرماح، ثم قام كل من مراد باي، ومحمد باي بالإخضاع القسري لأولاد سعيد وأولاد شنوف، وعرب ورغمة مطماطة وعمدون وأولاد أبي الليل وأولاد حمزة وأولاد صولة⁽⁵³⁾.

فعدت الفترة المرادية فترة عنف وإكراه، وأفضت إلى أجهزة الردع على التعامل مع دواخل البلاد والمجالات القسرية العاتية، فيمكن القول أنّ المراديين حازوا قدرتهم بفضل معرفتهم وتطويعهم لدواخل البلاد وتصرفهم في الموارد الجبائية⁽⁵⁴⁾.

استهل حسين بن علي حكمه بالتحالف مع عناصر سكانية جديدة مثل دريد و شارن والشنانفة، وأولاد سعيد و الهماملة، وبذلك فقد لعبت المخزنة دوراً مهماً في تشكيل قاعدة للحكم تمكّن خلالها المخزن من القطع مع غربة السلطة، ونهج في خلق قبائل تابعة للمركز، يستعين بها في مراقبة المجال، وفي مقابل ذلك أعطى الأمير لحلفائه امتيازات جبائية مقابل الولاء له، برزت بعض العائلات بشدة دعمها للحكم الحسيني، مثل عائلة الأصرم بالقيروان، فأحمد الأصرم الذي كان كاتباً في عهد علي باي، ينحدر من عائلة من الأعيان المحليين برزت مع بدايات العائلة الحسينية، فرّ مع أبناء حسين بن علي إلى الجزائر ثم أصبح رسول علي باي إلى إسماعيل بن يونس في وسلات⁽⁵⁵⁾.

تلاشت الامتيازات التي تمتع بها الدائرون في فلك حسين بن علي بمجرد اعتلاء علي باشا حكم الإيالة، ففي منطقة الساحل قضى الباشا على نفوذ عائلة السبعي حليفة الباي السابق، وعوّضها بعائلة بن خضر، وقضى كذلك على مكانة عائلة بالجلود في جربة، كانت خريطة التحالف دائمة التحرك حتى نهايات القرن 18، عندما حسم أمر الحكم لصالح فرع حسين بن علي، لينتصب الأتراك و الكوارغلية كحليف رئيس للبلاط، ليخلي مكانة مع بداية القرن 19 إلى فئة المماليك، الذين قاموا بتصريف شؤون الحكم حول الباي، ثم اضطر البلاط إلى الاستعانة بأبناء البلاد بعد انحسار تدفق المماليك نتيجة التضييق على استرقاق النصارى، فأضطر حسين باي إلى استخدام أبناء البلاد كرهاً⁽⁵⁶⁾.

نجح البلاط الحسيني في توظيف تعدد المجاميع الأثنية والعرقية بالبلاد التونسية، وتمكن من تكريس المركز السياسي في سياق التنوع الاجتماعي، فقد اتخذ علي باشا لنفسه حرساً من السودان، أسماهم البوابة في عمل يعكس غياب الثقة بغالبية الطيف الاجتماعي، وتعدد خيارات التحالف لدى السلطة لتعدد العناصر الوافدة، فالمعطى الأثني كان للتراتب الاجتماعي بإعلاء الأتراك والمماليك، وكأكيد على هيمنة العناصر الوافدة على المشهد السياسي للبلاد التونسية، فقد احتكر

المماليك منصب الوزارة الأولى، وتولت زمرة من العائلات الحنفية المسؤوليات العسكرية والإدارية والاقتصادية، والأكد أن الحلقة الأولى من شبكة تحالفات السلطة كانت تحت سيطرة الأتراك، ليحل المماليك مكانهم بعد 1814⁽⁵⁷⁾.

الخاتمة:

1. إن أبرز ما يمكن استخلاصه أن القارمنليين كما الحسينيين قد عولوا سواء بسواء على الممارسة العنيفة وسياسية اللين لأجهزة السلطة نتيجة الرغبة المتزايدة من قبل المركز في ابتلاع الأطراف، وقد تميزت السلطة القارمنليين في طرابلس عن مثلتها الحسينية في تونس بقدرتها على مراقبة جل محالات البلاد، ووجودها الناجز في أغلب أرجاء الإيالة ولدى السواد الغالب من السكان.
2. بقى التحالف في تونس مرتبطاً بالخضوع وانتقاء آليات المقاومة لدى المجموعات المحلية التي نحت نحو مهادة المركز، أمّا في طرابلس فقد ضج التاريخ القارمنلي بالخروج عن الحكم المركزي نتيجة غياب ديناميكية في تحالفات السلطة وتعويلها المفرط على آلة الردع، فالسياسة العنيفة التي انتهجها بعض الباشاوات جعل من تنفيذ أجهزة الحكم رهين ميزان القوى الذي كان سريعاً ما يميل لصالح القبائل العاصية، التي تستفيد من صعوبة التضاريس، وبعدها عن الحاضرة السياسية.
3. في طرابلس أضعف الاعتماد المفرط على القوة ووسائط السلطة، فعندما اختلت موازين القوة بين الأطراف السياسية لصالح العنصر القبلي، ففقد البلاط القارمنلي الأسباب الكفيلة بوجوده، وهي التنفيذ ومراقبة السكان.
4. بقى محور تشكّل الدولة في المنطقة المغربية من أكثر المباحث إثارة للجدل التاريخي اعتباراً للغط الذي تثيره جدلية تاريخية نشوء الدولة في فترة التاريخ الحديث طرابلس وتونس، وما حفت بهذا الأمر من توظيف التاريخ لفائدة السياسة.

5. نجح القارمانليون في بناء الدولة التي مارست سيادتها إلى الاستقلال السياسي عن السلطة المركزية للدولة العثمانية، وهي من الحركات الاستقلالية المبكرة، أما في تونس فقد بقيت السلطة الحسينية شبه تقليدية للمركز السياسي.
6. أسهمت التجارة في ربط جسر للتواصل حتى أثناء الصراعات بين القوى الفاعلة في المتوسط لكل من طرابلس الغرب وتونس.
7. برزت ملامح العهد القرمانلي مرحلة أدنى إلى الاستقلال السياسي عن السلطة المركزية للدولة العثمانية، وهي من الحركات الاستقلالية المبكرة.
8. شهدت طرابلس (البلاد) في مستهل العهد القرمانلي بوادر نهضة فكرية أسهمت في ازدهار نسبي في البلاد.

هوامش البحث ومصادره:

- 1حسين خوجة، ذيل بشائر الإيمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، ص22.
- 2 عمر محمد الباروني، الأسباب وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، د.ت، ص36.
- 3 أتر سامح عزيز، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة عبد السلام أدهم، دار لبنان للطباعة والنشر، ط1، بيروت1969.تفاوتت الروايات في شأن إلحاق طرابلس بالباب العالي: فقد رسى سنان باشا في تاجوراء لأجل التخطيط لمهاجمة طرابلس وبعد هجمات طفيفة استسلمت الحامية المالطية ، إيتوري روسي ، طرابلس تحت حكم الأسباب وفرسان مالطا، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، طرابلس 1985، ص78.
- 4 سامح عزيز، العثمانيون، المرجع نفسه، ص90.
- 5سمير عبد المنعم خضري، الزوايا والربطات منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر العثماني، عمائر الصوفية في ليبيا ، مؤسسة الإخلاص للطباعة والنشر، القاهرة 2008، ص305.
- 6حمودة ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، تحقيق: محمد ماضور، الدار التونسية للنشر، تونس1970، ج1، ص12.
- 7مبروك الباهي، مفاهيم المجال لدى نخبة من مؤرخي العصر الحديث في القرون التالية 17. 18. 19، المجلة التاريخية المغربية، عدد1994، 74، ص13.
- 8جان كلود زليبتنر، طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط إفريقيا. 1500.1795، ترجمة جاد الله عزوز الطلحي، دار الجماهيرية والتوزيع والإعلان، ط1، طرابلس 2001.
- 9 الفونص روسو، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، نقله عن الفرنسية وحققه محمد عبد الكريم الوافي منشورات جامعة قاربيونس، بنغازي، ط1، 1992، ص161.

- 10 المرجع نفسه.
- 11 إيتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911، طرابلس تحت حكم الأسبان وفرسان مالطا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1985، ص275.
- 12 بول كلافال، المكان والسلطة، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت 1990، ص27.
- 13 المرجع نفسه.
- 14 نفس المرجع والصفحة.
- 15 أندرية بيسونال، الرحلة إلى تونس سنة 1724، ترجمة وتحقيق: محمد العربي السنوسي، تصدير خليفة الشاطر، مركز النشر الجامعي تونس 2003، ص31.
- 16 أحمد ابن أبي ضياف، الإتحاف، نفس المصدر، ج2، ص6.
- 17 الحوليات الليبية، ص 751 ، بين 1685.1693 تعرضت طرابلس إلى القصف الشديد من قبل القوات الفرنسية حتى قبل الطرابلسية تحرير الأسرى ودفع خفية كبير وتوقيع صلح تجاري لفائدة فرنسا.
- 18 أحمد ابن أبي الضياف، الإتحاف، نفس المصدر، ج2، ص80.
- 19 محمد شقير، تطور الدولة في المغرب ، إشكالية التكوين والتمركز والهيمنة من القرن 3قم إلى القرن 20، إفريقيا الشرق، المغرب 2000، ص112.
- 20 انعكست العوامل الخارجية على الممارسة الداخلية للسلطة وقد امتدت هذه التأثيرات حتى بداية الفترة الحسينية، الحسينيون ورثوا آلة بحرية ضعيفة ففي 1609 قام الفرنسيون والأسبان بهجوم على حلق الواد وحرقوا 30 سفينة تونسية وأخذوا باقي السفن ثم في 1624 فقد يوسف داي عديد السفن والبجارة، وفي 1672 أخذت سفن مالطية غليطة من بنزرت .
- 21 علي محمد بن مسعود، الأرشيف التونسي، الدفتر الجبائية، دفتر عدد142، صفحة 40، تاريخ1767.

- 22 الإرشيف الوطني التونسي، نفس المصدر، السلسلة التاريخية، صندوق1، ملف4، تاريخ1679. 1842
- 23 خليفة محمد التليسي، معجم سكان ليبيا، دار الريان، طرابلس1991.
- 24 المرجع السابق، الإرشيف التونسي، الجباية، دفتر عدد1739، 26. 1740.
- 25 دلندة الأرقش، التطور اللامتكافي والهيمنة الخارجية، الفئة الحنفية ومكانتها في المهديّة والمنستير في القرن 19، المجلة التاريخية المغربية السنة14، العدد45. 46 تونس1987، ص5.
- 26 برهان غليون، نظام الطائفة من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت1990، ص16.
- 27 أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، مرجع سابق، ص357.
- 28 مختار عثمان السوري، سوكنة خلال العهد العثماني ، 1835. 1911 م، كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، جامعة الفاتح ، العام الجامعي 1998 م ، ص37.
- 38، وكذلك ،محمد أمحمد الطوير، ثورة عبد الجليل سيف النصر ضد الحكم العثماني في ولاية طرابلس الغرب، 1831. 1842م الطبعة الأولى ،2003م، من ص16 إلى 23.
- 2 الضاوي خوالدية، الأسر والذواتالت التونسية في ق19 من خلال إتحاف أهل الزمان لابن أبي الضياف، مطبعة دنيا، ط2، تونس 2008، صص،134. 135.
- 29 إيتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، مرجع سابق، ص276.
- 30 ابن غليون، التذكار، مرجع سابق، 197.
- 31 بطرس غالي بطرس، دراسات في المذهب السياسة، مكتبة النجلو مصر، ط1، 1962، ص219.

- 32 فوزي المستغاذمي، بلاط باردو زمن حمودة باشا، 1782. 1814، أطروحة دكتوراه ، إشراف عبد الحميد هدية ،2اجراء، نشر دراسات مغربية، 2006.2007، ص134.
- 33محمد الصالح المراكشي، الدولة بين العرب والغرب، الشركة العامة للطباعة والورق المقوى، تونس1987،ص77.
- 34محمد الهادي أبوعجيلة، سياسة حكام الأسرة القارمنلية ، وأثرها في ظهور وتطور الحياة العلمية في إيالة طرابلس 1711. 1835 مجلة العلوم الإنسانية ، كلية الآداب والعلوم زليتن، جامعة المرقب،2005،ص8.
- 35ابن غلبون، التذكار، مصدر سابق، ص ص109.139.
- 36حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية، دفتر الجباية 2،ص36.
- 37جميل بيضون، تاريخ العرب الحديث، تقديم شحادة الناظوري وعلي عكشة، دار الأمل للنشر والتوزيع، بيروت، ص19.
- 38محمد العارف نصر،ايستيمولوجيا السياسة المقارنة،النموذج المعرفي ، النظرية والمنهج، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت 2002،ص13.
- 39محمد الهادي أبوعجيلة، سياسة حكم الأسرة القارمنلية وأثرها في ظهور وتطور الحياة العلمية، مرجع سابق،ص ص15. 35.
- 40محمد امحمد الطوير ، ثورة عبد الجليل سيف النصر ضد الحكم العثماني في ولاية طرابلس الغرب ،1831. 1842م ،الطبعة الأولى 2003ص13إلى ص26.
- 41مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ملف رقم 24، الأسرة القارمنلية ، تاريخ 15 ربيع الأول1248 .
- 42الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية ، ملف رقم 1821،1873.52، وثيقة رقم 65270.
- 43المصدر نفسه، ملف رقم 1821،52. 1873، وثيقة رقم 65270.

- 44الأرشيف الوطني التونسي، مصدر سابق،دفتز الجباية، عدد67،الصفحة 3، تاريخ
1756.1757.
- 45الأزهر الماجري، المحاي والمركزي، مرجع سابق، ص 207.
- 46 تيد هندريتشن،العنف السياسي فلسفته أصوله وأبعاده، ترجمة عبد الحكيم محفوظ
وعيسى طنوس، ط1، بيروت1986، ص80.
- 47 ابن غلبون، التذكر ، مصدر سابق،ص196.
- 48محمد الهادي أبوعجيلية، سياسة الأسرة القارمنلية، مرجع سابق،ص 11.
- 49محمد الهادي أبوعجيلية، سياسة الأسرة القارمنلية،المرجع نفسه،ص12.
- 50برنيا كوسنانزيو، طرابلس، بين 1510.1850م، مرجع سابق ، ص292.
- 51إيتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م ص426.425.
- 52مبروك الباهي، القبيلة في تونس،مرجع سابق،ص ص 124، 235.
- 53المؤنس ابن أبي دينار، في أخبار أفريقيا وتونس،مصدر سابق، ص232،135.
- 54سلوى هويدي، أعوان دولة علي باي،1759.1766، شهادة الدراسات المعمقة في
التاريخ الحديث، جامعة تونس كلية العلوم الإنسانية ،السنة الجامعية 1999.
2000.
- 55 سلوى هويدي، المرجع نفسه.
- 56 أحمد أنب أبي ضياف، الإتحاف، مصدر سابق،ص185.
- 57حمودة ابن عبد العزيز،الكتاب الباشي،مصدر سابق،ص،ص8.7 .